E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/C.10/1993/L.3/Add.1
8 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

الدورة التاسعة عشرة

٥ - ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣

البند ٩ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة

مشروع التقرير

إضافة

المقرر : روسا كارمينا ريسينوس - هرنانديز (غواتيمالا)

الفصل ------

مناقشة عامة بشأن دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في الجلسات من الأولى الى الثالثة المعقودة يومي ٥ و ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي (E/C.10/1993/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن نمو الاستثمار المباشر الأجنبي في الثمانينات: اتجاه أم تضخم مؤقت؟ (E/C.10/1993/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن نشوء انتاج دولي متكامل (E/C.10/1993/4)؛

(د) تقرير الأمين العام عن عالم الشركات عبر الوطنية (E/C.10/1993/11).

٢ - وفي بيانه الاستهلالي، ذكر رئيس فرع البحوث وتحليل السياسات التابع لشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة أن عقد الثمانينات، لاسيما النصف الثاني منه كان فترة لا نظير لها من النمو في الاستثمار المباشر الأجنبي. وقال إن عام ١٩٩١ وربما عام ١٩٩٢، شهدا انخفاضا في تدفقات الاستثمار على مستوى العالم للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢ وأرجع ذلك الى بطء النمو والى الركود في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولاسيما في أكبر بلدان المنشأ، وكذلك الى نهاية طفرة الاندماجات وعمليات التملك والى الانخفاض في الاستثمارات اليابانية بالخارج. وعلى خلاف هذا الانخفاض العالمي في تدفقات الاستثمار وفي التدفقات الوافدة الى البلدان المتقدمة النمو، فإن تدفقات الاستثمار المتجهة الى البلدان النامية زادت بنسبة ٢٥ في المائة عام ١٩٩١ كي تصل الى ٣٦ بليون دولار، وربما زادت أكثر في عام ١٩٩٢ لتصل الى نحو ٤٠ بليون دولار. وأرجع هذا التطور الى الأداء القوي لبلدان في آسيا والى انتعاش النمو الاقتصادي، فضلا عن الإطار الأكثر انفتاحا امام الشركات عبر الوطنية، بما في ذلك مبادرات الخصخصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبرغم أن الاستثمارات في افريقيا قد زادت، إلا أن مستواها ظل منخفضا، كما أن معظم تلك الاستثمارات كان مركزا في بلدان تحظى بموارد طبيعية. وزاد الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا بصورة هامشية وإن ظل المستوى منخفضا حيث يقل عن ربع التدفقات التي دخلت الى هونغ كونغ. وكما هو الحال في البلدان النامية، فإن منطقة وسط وشرقي أوروبا ظلت تجتذب استثمارات من شركات عبر وطنية وإن كان بخطى أبطأ بالمقارنة مع ما شهدته السنوات السابقة. أما استراتيجيات الشركات عبر الوطنية فقد ركزت على أهمية المنطقة من خلال منظور طويل الأجل، نظرا لحجم أسواقها المحلية وقربها من أسواق الجماعة الأوروبية وتوافر الموارد الطبيعية فيها. وقد عزي النمو غير المسبوق في تدفقات الاستثمارات في الثمانينات ثم انخفاضها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، الى تفاعل عوامل دورية وهيكلية وعوامل متصلة بالسياسات المتبعة. وذكر رئيس فرع البحوث وتحليل السياسات أن عملية التحرير الجارية للاستثمار المباشر الأجنبي وللنظم التجارية، وكذلك التوسع المستمر في مشاريع التكامل الاقليمي، ومن ذلك مثلا السوق الوحيدة في الجماعة الأوروبية (وتوسعها الى المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، فضلا عن اتفاق التجارة الحرة المقترح لأمريكا الشمالية، كل ذلك شكل حافزا ايجابيا للاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية. وأتى في هذا السياق على ذكر عدد من العوامل التي سوف تشجع على المزيد من تدفقات الاستثمار بواسطة الشركات عبر الوطنية، سواء على شكل رؤوس أموال سهمية أو غير سهمية وهي: إمكانيات المزيد من التحرير في الإطار التنظيمي لصالح الاستثمار المباشر الأجنبي في بعض البلدان والقطاعات، ولاسيما في مجال الخدمات، وزيادة سندات الاستثمار المباشر الأجنبي التي حان أجل استحقاقها مما يزيد من القدرة على توليد حصائل لإعادة الاستثمار في المستقبل، فضلا عن الجهود المتواصلة التي تبذلها الشركات عبر الوطنية لتنظيم الانتاج الدولي في صورة متكاملة عالميا أو اقليميا، وقد سهل ذلك الابتكارات التي طرأت في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كذلك فقد ترتب على التنظيم المتغير للانتاج الدولي آثار مهمة بالنسبة للسياسات التي تتبعها البلدان لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. ويلزم تركيز الجهود على الأنشطة التي تتيح المزيد من القيمة المضافة التي تقصد الى أداء مهام محددة مع توجيهها نحو أشكال رؤوس الأموال غير السهمية وإيلاء اهتمام خاص بالخدمات. وبالاضافة الى هذه الجهود الوطنية، تحتاج البلدان المضيفة الى اتباع نهج شامل في سياساتها الاقتصادية الخارجية لكي تستفيد من نشوء نظام انتاجي دولي متكامل.

٣ - وقد أحاط كثير من الوفود من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية، علما بالانخفاض الذي طرأ على تدفقات الاستثمار على مستوى العالم في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وفيما أرجع عدد من الوفود من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية هذا التطور الى العوامل الدورية المرتبطة بمعاودة الانخفاض الذي طرأ على النشاط الاقتصادي، إلا أن عددا من وفود البلدان المتقدمة النمو أكد على أن العوامل الهيكلية والعوامل المتصلة بالسياسات لعبت دورا هاما في هذا الشأن. كذلك استرعى عدد من الوفود من بلدان متقدمة النمو الاهتمام الى مجموعة مركبة من العوامل عند تفسير مستوى التدفقات الداخلة الى بلدانهم. ووسط هذا التباطؤ الذي طرأ على تدفقات الاستثمار في العالم كله، فإن عددا من وفود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أكد من جديد على الدور المهم الذي تضطلع به الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي، ولاسيما بالنسبة لنشوء وتطور نظام للانتاج الدولي المتكامل. وذكر وفد من بلد متقدم النمو أن مثل هذا النظام للانتاج الدولي المتكامل ليس ظاهرة حديثة.

٤ - وأعرب عدد من الوفود من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية على السواء عن انطباعات ايجابية بالنسبة للاستمرار في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الى البلدان النامية. إلا أن وفدا من بلد نام أعرب عن القلق بشأن الآثار المترتبة على الانخفاض في تدفقات الاستثمار على مستوى العالم بالنسبة للاستثمارات المتجهة الى البلدان النامية. وتساءل وفد، يتكلم باسم عدد من الوفود الأخرى، عما إذا كانت الزيادة في تدفقات الاستثمار الداخلة الى البلدان النامية تمثل اتجاها طويل الأجل. وأعرب وفد آخر عن التفاؤل بأن زيادة التدفقات الداخلة الى البلدان النامية والى بلدان وسط وشرقي أوروبا تمثل اتجاها طويل الأجل في ضوء التحسن الملموس في المؤشرات الاقتصادية في بلدان وسط وشرقي أوروبا وكذلك عمليات الخصخصة والحوافز الاستثمارية التي تجري بغير نظير في تلك المنطقة. وبالاضافة الى ذلك، فإن الحواجز التي تقف بوجه الاستثمارات عبر الحدود لا تزال تسقط، كما أن عمليات الخصخصة تضيف حوافز جديدة لإشراك الشركات عبر الوطنية في النشاط بالبلدان النامية. وأكد عدد من الوفود التي تنتمي الى بلدان نامية أن الاصلاحات في السياسات باتجاه عملية التحرير في عدد متزايد من البلدان، مقترنة ببرامج للتكامل الاقتصادي على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي تشكل عوامل اضافية تساهم في تدفقات الاستثمار المستدام اللازمة للنمو وتحديث التكنولوجيا والمزيد من المشاركة من جانب البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. إلا أن عددا من الوفود من بلدان نامية ومن بلدان وسط وشرقي أوروبا ذكر أن المضي قدما الى اتباع سياسات التحرير والخصخصة من جانب بلدانهم قد نجم عنه في بعض الحالات تكاليف اجتماعية وسياسية باهظة، وأن برامج التحديث التي ينفذونها لا تزال في حال من الركود نظرا للافتقار الى رؤوس الأموال والدراية التكنولوجية. ومع ذلك فقد أعربت هذه الوفود عن تطلعها نحو المزيد من التعاون مع الشركات عبر الوطنية. كذلك أعرب عدد من وفود بلدان نامية ووفد من بلد متقدم النمو عن القلق لأن الاستثمار المباشر الأجنبي في وسط وشرقي أوروبا قد يؤثر سلبيا على الاستثمارات في البلدان النامية من جراء تشتيت أو تقليص تلك الاستثمارات.

٥ - وأعربت عدة وفود، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، عن قلقها لأنه بالرغم من تزايد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الى داخل البلدان النامية، فإن هذه التدفقات مازالت منخفضة

بالمقارنة بالتدفقات في البلدان المتقدمة النمو، ومازالت تتركز بدرجة عالية في عدد صغير من البلدان النامية. وأعرب العديد من الوفود من البلدان النامية عن قلقها لأن افريقيا واقل البلدان نموا ما زالت تتلقى جزءا ضئيلا من التدفقات العالمية من الاستثمار المباشر الأجنبي وما زالت بالتالي توجد على هامش التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي، بالرغم من اعتمادها لسياسات الأسواق المفتوحة والحرة وتقديمها لحوافز شتى لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وذكرت عدة وفود من البلدان النامية أن هذه الحالة تزيد من تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وكذلك من انخفاض سرعة النشاط الاقتصادي العالمي.

٦ - وقدمت عدة وفود للجنة معلومات مستكملة عن تدابير السياسات العامة أو الأطر التشريعية المعتمدة لتشجيع وتعزيز الدور الايجابي للاستثمار المباشر الأجنبي والشركات عبر الوطنية في النمو والتنمية. وقد أدخلت تلك التغييرات عموما لالغاء الضوابط التنظيمية والحد من الطابع البيروقراطي للاقتصادات المحلية التي أدت، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية محلية واسعة النطاق وتوفير الاستثمارات لتعزيز الهياكل الأساسية، ورأس المال البشري وغير ذلك من المزايا الموقعية المواتية، بما في ذلك تنفيذ برامج للتكامل الاقليمي، إلى جذب كميات متزايدة من رأس المال الأجنبي. وأعلن وفد من بلد نام عن تعيين وزير للاستثمار، تتمثل مهمته الرئيسية في تسهيل عملية قيام بيئة اقتصادية داخلية تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي. وابلغ وفد من بلد نام أنه وسط زيادة تدفقات الرأسمال الى بلده، فقد نمت المشاريع المحلية التي تراكم لديها ما يكفي من الخبرة لكي تصبح شركات عبر وطنية لها خصائصها الفريدة الذاتية.

٧ - وبالرغم من النجاح النسبي الذي أحرزته البلدان النامية وبلدان وسط وشرقي أوروبا في الماضي في جذب مستويات متزايدة من الاستثمار المباشر الأجنبي، ارتأى عدد من الوفود من تلك المناطق أن هناك مشاكل واختناقات تواجه حاليا عملية جذب المزيد من تدفقات الاستثمار من الشركات عبر الوطنية. واشار وفد من بلد نام الى الضغط على المرافق الأساسية والى افتقار القوة العاملة الى المهارات بوصفهما من المشاكل التي تحول دون تشجيع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الأكثر استخداما للتكنولوجيا المتطورة ولرأس المال الكثيف. وأعرب وفد من بلد نام عن قلقه من أن تنفيذ الاصلاح الهيكلي يتسم بالصعوبة بسبب البيئة التجارية العالمية غير المواتية التي لا تكفل فرص وصول مناسبة للأسواق في البلدان المتقدمة النمو. واعتبر عدد من الوفود من البلدان النامية أن إنهاء المفاوضات المتعلقة بجولة أوروغواي في الوقت المناسب وبصورة عادلة يشكل أيضا عنصرا حاسما في هذا الصدد.

٨ - ودارت مناقشات واسعة حول اتخاذ المزيد من الاجراءات على الأصعدة الوطني والاقليمي والمتعدد الأطراف لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في التنمية الاقتصادية. ولاحظ وفد من بلد نام أن من اللازم أن تركز اللجنة جهودها على تنشيط الاستثمارات التي تولد الثروات لتشجيع العودة السريعة الى النمو العالمي المستديم غير التضخمي وبحث دور الاستثمارات في التنمية حيث يشكل ذلك جانبا أساسيا من العلاقات بين البلدان. واشار وفد آخر من بلد متقدم النمو الى الحاجة الى كفاءة أداء الأسواق وتقليص الممارسات التجارية التقليدية التي تعرقل قوى السوق. إلا أن وفدا من بلد متقدم النمو

أشار إلى أن الإجراءات التي اتخذتها مختلف البلدان ليست على نفس الدرجة من الأهمية في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وأشار وفد من وسط وشرقي أوروبا إلى الحاجة إلى إطار يتيح تنظيم العلاقة بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة ويتضمن ترسيخ حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية؛ وإلغاء القيود القطاعية المفروضة على الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وتخفيف القواعد المحلية الناظمة لتحويل الأرباح الى الخارج أو اعادة رأس المال الى الوطن. وذكر الوفد، في هذا الصدد، أنه قد يكون من المفيد ايضا التوصل الى أوجه تفاهم متعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والاقليمي، وخاصة في المسائل المتعلقة بسياسات المنافسة. وذكر وفد من بلد متقدم النمو، تكلم باسم وفود أخرى، أنه يتعين على جميع البلدان أن تستهدف خلق مناخ يتسم بالاستقرار وبامكانية التنبؤ بمجرياته تسهيلا لتدفقات الاستثمار، وخاصة إلى البلدان النامية. وأكد وفد من بلد نام أن العلاقة بين الشركات عبر الوطنية والبلدان النامية ينبغي أن تقوم على أساس الفائدة المتبادلة وأنه ينبغي في هذا الصدد، تطبيق مفهوم الوضوح فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة بشكل منتظم وعلى الوجه الأكمل كما ينبغي احترام قوانين كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة واحترام أحكامها التشريعية. وبالنظر الى قيام نظام انتاج دولي متكامل بشكل متزايد، طرحت عدة وفود من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء مسألة الحاجة الى الزيادة مرة أخرى في حصة البلدان النامية، وخاصة حصة أقل البلدان نموا، من تدفقات الاستثمار العالمي حتى تحقق الشركات عبر الوطنية أهدافها بوصفها محركات للنمو. بالاضافة الى ذلك، أشارت عدة وفود من بلدان نامية الى الحاجة لتحسين قدرة بلدانها على الاستجابة، عن طريق برامج المساعدة والتعاون التي تعالج الاحتياجات الضرورية المحددة للمناطق والبلدان. وفي هذا الصدد، شدد وفد من بلد متقدم النمو على أنه ينبغي تناول مسألة الاستثمار المباشر الأجنبي، في افريقيا داخل الإطار الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وتشكل التنمية الاقتصادية عن طريق أنشطة القطاع الخاص أحد المواضيع الأساسية لمؤتمر طوكيو المقبل المعني بالتنمية الافريقية. واعرب وفد من افريقيا عن دعمه للمبادرة المتمثلة في تأييد وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في افريقيا. واعرب وفد آخر من بلد نام عن الحاجة الى مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها في مجالات التكنولوجيا والمعارف الادارية وتحسين نوعية مواردها من اليد العاملة اللازمة لنموها الطويل الأجل وتعزيز مشاركة الشركات عبر الوطنية، وكذلك عن الحاجة الى تشجيع واقامة روابط مع الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصادر للمواد الخام، وقطع الغيار، والمكونات والخدمات التي من شأنها أن تعزز قدرة الشركات عبر الوطنية على التنافس والقيام في نفس الوقت باستغلال فرص أكبر للتعاون بين الشركات المحلية والداخلية.

٩ - وأكد عدد من الوفود من البلدان النامية أن للشركات عبر الوطنية أيضا دورا تؤديه في تعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية العالمية. واقترح وفد من بلد نام أن تعتمد بلدان المنشأ التدابير المالية والتشريعية اللازمة لإغراء الشركات عبر الوطنية بزيادة استثماراتها وتكريس جزء من أنشطتها في مجال البحث والتطوير للتوصل إلى تكنولوجيا مناسبة تكون في متناول أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، قدم وفد من بلد متقدم النمو المزيد من المعلومات عن القوانين المعتمدة لتعزيز وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية. وشدد وفد آخر من بلد نام على أنه يتعين على الشركات عبر الوطنية أن تكون أكثر تجاوبا مع احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها وذلك باعتماد مناظير أطول أجلا بشأن الفرص الاقتصادية

التي يمكن أن تتيحها البلدان النامية. بالاضافة الى ذلك، ينبغي أن تشجع تلك الشركات قدرا أكبر من مشاركة الجهات المحلية في رأس المال وذلك بتشجيع المشاريع المشتركة وإدراجها في قوائم البورصات المحلية ويمكن أن تؤدي دورا ايجابيا في حفظ الموارد عن طريق الاضطلاع بأنشطة التجهيز الأمامية التي تزيد ايضا من أنشطة القيمة المضافة وقدرات البلدان المضيفة على الكسب.

١٠ - وتركزت المناقشات أيضا على العلاقات المتغيرة بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة. وأشار أحد الوفود من وسط وشرق أوروبا الى المزايا المتبادلة الهامة التي يمكن أن تتولد عن العلاقات التعاونية والقائمة على عدم المواجهة مع الشركات عبر الوطنية. وفي الوقت نفسه توصلت الشركات عبر الوطنية الى ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام الى القضايا الوطنية الحساسة واستنباط طرق لتحقيق أهدافها بدون الحاق أضرار لا موجب لها بالبلدان المضيفة، ولكن لا يزال هناك وفقا لهذا الوفد مجالا لزيادة تحسين تلك العلاقات، وذلك في ضوء المزايا التي يمكن أن يكتسبها الطرفان. واقترح عدد من الوفود من البلدان النامية والمتقدمة النمو ادراج بند عن الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي في أقل البلدان نموا في الدورة المقبلة للجنة واجراء دراسات خاصة لتحديد الأسباب الحقيقية وراء المستويات المنخفضة للاستثمار المباشر الأجنبي في تلك البلدان واصدار التوصيات اللازمة. ولاحظ أيضا وفد من أحد البلدان المتقدمة النمو أن الأهمية الكمية للاستثمار المباشر الأجنبي في جرى قياسها بطريقة أفضل عن طريق تحليل بيانات الأوراق المالية بدلا من تحليل بيانات التدفق. غير أنه حتى ذلك لم يكن كافيا، وذلك في ضوء دور الشركات عبر الوطنية في الصلات الرأسمالية غير السهمية. وأكد وفد آخر من أحد البلدان المتقدمة النمو أنه ينبغي اجراء دراسات بشأن الأثر الكيفي للاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يربط بين الاستثمار المباشر الأجنبي وعمليات نقل التكنولوجيا، والدراية الفنية والبحوث، والمتغيرات الاقتصادية الهامة الأخرى.

١١ - وفي جلستيها الأولى والثانية المعقودتين في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣، استمعت اللجنة الى بيانات من ثلاثة مستشارين خبراء بشأن الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات في الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية. ولخص المستشارون الخبراء تطور مسار النمو الجديد للاقتصاد العالمي، الذي تميز بتغيرات هيكلية طويلة الأجل في الانتاج وأوجه التقدم المحورية للتكنولوجيا. وفي كلا المجالين، جرى الاعتراض بأن للشركات عبر الوطنية، ولا سيما من خلال أنشطة استثمارها الأجنبي المباشر، دور فعال، بالرغم من أنه في حاجة الى تقييمه في الاطار الإنمائي الأوسع.

١٢ - ولخصت السيدة سيلفيا أوستري اثنين من جوانب مسار النمو الجديد الذي ميزه عن الفترات السابقة للنمو الاقتصادي. فأولا جرى تحديد مزايا الموقع بصورة متزايدة في اطار عالمي. وثانيا انطوت التغيرات التنظيمية على مستوى المؤسسة على الابتعاد عن علاقات التسلسل الهرمي والاتجاه نحو هياكل للشركات أكثر تحررا. وبالاضافة لذلك، أكدت السيدة أوستري الحاجة الى اقامة نظام تحكم دولي مستقر وموثوق كخلفية تستند اليها زيادة الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٣ - وعرض السيد أوزفالدو سونكل، في بيانه، عنصرا ثالثا يحدد شكل مسار النمو الجديد. فقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر من مجرد مجموع عناصره الوطنية. وكان هذا صحيحا على وجه الخصوص بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي، الذي تشابك فيه تطور نظام الانتاج الدولي بصورة وثيقة مع ثالوث الاستثمار العالمي المكون من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية. ولاحظ السيد سونكل أن اشراك الشركات عبر الوطنية في تدابير الخصخصة في البلدان النامية قد نتجت عنه عادة اختلالات قصيرة الأجل بسبب الحاجة الى إعادة تشكيل الشركات المكتسبة ذات الفوائد في الأجل الطويل فقط.

١٤ - واعترف كلا المستشارين الخبيرين بأن زيادة تدعيم تلك التطورات، بما في ذلك دور ابرز للشركات عبر الوطنية، لن يتحقق بدون وقوع اختلال أو نزاع. مما يجعل الادارة الدقيقة هي الأكثر الحاحا نظرا لأن تلك التطورات تقع في اطار خلفية اقتصادية كلية وسياسية قاتمة.

١٥ - وذكر السيد سانجايا لال والسيد سونكل أنه ينبغي للمسار الجديد للنمو أن ينطوي بالضرورة على استجابة مناسبة من السياسة العامة الوطنية. واعترف كلاهما بأن الاصلاحات ذات الصبغة السوقية، التي تمت خلال العقد الماضي في بلدان نامية عديدة، كان لها دور حاسم. ولكن بما أن معظم البلدان قد مارس عمليات التحرير، فإن الفروق التشريعية ستتضاءل كوسيلة لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلاوة على ذلك، ذكر الخبيران أنه فيما يوسع التحرير فرص الاستثمار المباشر الأجنبي، فإنه لا يضمن بصورة آلية المسار المرغوب للنمو. ولاحظ السيد لال أن زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي كانت متناغمة مع نظام للنمو ذي تكنولوجيا منخفضة ومهارة منخفضة وأجور منخفضة أو نظام للنمو ذي تكنولوجيا عالية ومهارة عالية وأجور عالية ومن شأنها أن تزيد تعزيز هذا النظام. ولاحظ السيد سونكل، من تجربة أمريكا اللاتينية، أن قدرا هائلا من الاستثمار المباشر الأجنبي خلال الثمانينات قد اتخذ شكل الحيازات والاستثمارات المالية التي لن تؤدي في حد ذاتها الى توسيع الطاقة أو تعزيز الانتاجية وستكون حتما ذات طبيعة قصيرة الأجل. وفي الواقع، حذر جميع الخبراء من التعويل المبالغ فيه على الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٦ - وذكر السيد لال أن الفوائد المترتبة على التحرير والنزعة العالمية ستتطلب تعزيز القاعدة الاقتصادية المحلية للبلد المضيف، بما في ذلك دور نشط للدولة في مجال بناء القدرات والهياكل الأساسية لاستمرار النمو الطويل الأجل. وأكد على وجه الخصوص على العلم والتكنولوجيا بوصفهما عنصرا حاسما في خلق المزايا المستصوبة للموقع في نظام الانتاج الدولي الناشئ. واعترف السيد لال بأن بناء القدرات في هذا المجال سيكون عملية تدريجية للنهوض بالمهارات، ولكن من خلال الجهد المتضافر فقط لحكومات البلدان المضيفة سيتحقق النقل الناجح للتكنولوجيا، بما في ذلك النقل بواسطة الشركات عبر الوطنية، الى البلدان النامية. وفور ترسخها، فمن شأن بيئة ابتكارية أن تجتذب الاستثمار، المحلي أو الاجنبي، مع ما يتحقق من فوائد متراكمة للاقتصاد ككل. وقد تعززت هذه النقطة من خلال الاشارة الى أن الاقتصادات المصنعة حديثا في آسيا، بالرغم من رفع كفاءتها بنجاح في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، فإنها تتلقى استثمارا مباشرا أجنبيا في الصناعات التقليدية أكثر مما تتلقى البلدان ذات الأجور المنخفضة في افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى على سبيل المثال.

١٧ - ولخص رئيس فرع البحوث وتحليل السياسات بشعبة الشركات عبر الوطنية والادارة، في ملاحظاته الختامية، المسائل الرئيسية التي نوقشت والآراء المتماثلة والمختلفة التي جرى الاعراب عنها خلال المناقشة. وحدد المسائل الرئيسية الخمس التي نوقشت وهي: نشوء نظام انتاجي دولي، والانخفاض في التدفقات الاستثمارية على النطاق العالمي، وزيادة الأهمية النسبية للبلدان النامية بوصفها متلقية للاستثمار المباشر الأجنبي وبوصفها مصادر له في الاقتصاد العالمي، واطار السياسة العامة التي تنظم الاستثمار المباشر الأجنبي.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٨ - إن اللجنة:

(أ) أحاطت علما بتقارير الأمين العام عن الاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي (E/C.10/1993/2)، وعن نمو الاستثمار المباشر الأجنبي في الثمانينات (E/C.10/1993/3)، وعن نشوء انتاج دولي متكامل (E/C.10/1993/4)، وعن عالم الشركات عبر الوطنية (E/C.10/1993/11)؛

(ب) طلبت أن يواصل الأمين العام برنامج البحوث المتعلق بالشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على البلدان النامية وأن ينشر نتائج هذه البحوث من خلال منشورات مختلفة، بما في ذلك "تقرير الاستثمار العالمي" و "دليل الاستثمار العالمي"؛

(ج) طلبت الى الأمين العام أن يقدم الى اللجنة في دورتها العشرين تقارير عن اتجاهات وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الأخذ بالعالمية في الاقتصاد العالمي.

- - - - -